

# The Economist: كيف جعلت فاتورة الطاقة والدين والدولار الاقتصاد المصري بين أكبر الخاسرين؟



الثلاثاء 24 مارس 2026 09:00 م

وضعت The Economist مصر ضمن الدول الأكثر تعرضًا للخسائر الاقتصادية من صدمة الحرب الحالية في أسواق الطاقة، إلى جانب دول أخرى تعاني أصلًا من هشاشة مالية وضعف في القدرة على امتصاص الارتفاعات المفاجئة في أسعار النفط والغاز. التوصيف هنا لا يتعلق فقط بكون مصر تستورد الطاقة، بل بأن هذه الصدمة تصيب اقتصادًا يواجه أصلًا دينًا مرتفعًا، وتضخمًا مزمنًا، وضغطًا على العملة، وتراجعًا في بعض مصادر النقد الأجنبي. لذلك لا تبدو المشكلة في زيادة فاتورة الاستيراد وحدها، بل في أن كل أزمة خارجية جديدة تتحول سريعًا إلى ضغط داخلي على الأسعار، والموازنة، والقدرة الشرائية.

## لماذا وضعت الإيكونوميست مصر بين الأشد تعرضًا؟

جوهر تقييم The Economist أن مصر لا تواجه "صدمة نفط" في فراغ، بل تستقبلها من موقع ضعيف نسبيًا. المجلة أشارت إلى أن دولًا مثل مصر وباكستان والأردن من الأكثر عرضة لأزمة اقتصاد كلي عندما ترتفع أسعار الطاقة، لأن هذه الدول لا تمتلك هوامش مالية كافية ولا احتياطات مريحة تسمح لها بامتصاص الصدمة من دون ارتدادات واسعة. هذا يعني أن ارتفاع سعر البرميل أو تعطل الإمدادات لا يمر على مصر كخبر خارجي، بل يدخل مباشرة إلى عصب الاقتصاد المحلي.

السبب الأول هو الاعتماد المرتفع على الواردات الطاقية. رويترز نقلت عن الحكومة المصرية أن فاتورة واردات الطاقة الشهرية قفزت من 560 مليون دولار إلى 1.65 مليار دولار تقريبًا لنفس الكميات، مع ارتفاع النفط من 69 دولارًا إلى 108.50 دولارًا للبرميل. هذه القفزة لا تحتاج شرحًا طويلًا. هي تعني أن الدولة تدفع فجأة أضعاف ما كانت تدفعه تقريبًا لتأمين نفس الاحتياجات، في وقت لا يملك فيه الاقتصاد فائضًا كبيرًا من الدولار يسمح بامتصاص هذه الزيادة بهدوء.

السبب الثاني أن إنتاج مصر المحلي من الغاز والطاقة لم يعد يكفي لتقليل الاعتماد على الاستيراد كما كان مأمولًا. رويترز أشارت إلى أن مصر ما زالت تعتمد بشكل كبير على واردات الغاز الطبيعي بسبب تراجع الإنتاج المحلي منذ 2021. وهذا يجعل الحرب أو أي اضطراب في الخليج أو مضيق هرمز يتحول سريعًا إلى عبء مباشر على المالية العامة وعلى ميزان المدفوعات. الصدمة هنا ليست مؤقتة فقط. هي تضرب اقتصادًا فقد بالفعل جزءًا من قدرته على الاتكاء على الإنتاج المحلي في هذا القطاع.

## فاتورة الحرب لا تقف عند الطاقة بل تمتد إلى الدولار والتضخم

المعضلة الأشد أن ارتفاع أسعار الطاقة لا يصل إلى مصر وحده. هو يأتي مترافقًا مع ضعف الجنيه وارتفاع تكلفة التمويل. حين تدفع الدولة ثمن الطاقة بالدولار، ثم يكون الدولار نفسه أكثر كلفة على العملة المحلية، تتضاعف الضغوط. لذلك لا تتحول الحرب إلى زيادة في بند الاستيراد فقط، بل إلى سلسلة متصلة: ضغط على الدولار، ثم على الأسعار، ثم على الدعم، ثم على الموازنة، ثم على معيشة الأسر.

رويتزر نقلت تقدير معهد التمويل الدولي بأن ارتفاع أسعار النفط قد يضيف على مصر أعباء تتراوح بين 0.2% و0.55% من الناتج المحلي الإجمالي. هذه النسبة تبدو صغيرة على الورق، لكنها في حالة اقتصاد يواجه أصلًا دينًا مرتفعًا وعجزًا وضغوطًا اجتماعية، تعني أن أي مساحة مالية متاحة قد تُستهلك سريعًا في تغطية فرق الطاقة بدلًا من توجيهها إلى الإنفاق الاجتماعي أو الاستثماري.

ثم يأتي التضخم. AP ذكرت أن الحكومة المصرية رفعت أسعار البنزين 15%، وأسطوانات الغاز 22%، والسولار 17% تحت ضغط الأزمة. هذه الأرقام لا تخص الوقود وحده. السولار يدخل في النقل، والنقل يدخل في الغذاء، والغذاء يدخل في كل بيت. لذلك فإن أي زيادة في الطاقة تعني بالضرورة زيادات أوسع في أسعار السلع والخدمات. وهذا ما يفسر لماذا تصف الإيكونوميست مصر بأنها من أكثر

المتضررين: لأن أثر الحرب لا يتوقف عند خزينة الدولة، بل ينزل بسرعة إلى مستوى الاستهلاك اليومي

الضغط لا يقتصر أيضًا على الأسعار المحلية، بل يمتد إلى شعور عام بعدم الاستقرار AP وصفت كيف أن الاقتصاد المصري، المثقل أصلاً بسنوات من التقشف وارتفاع الأسعار، بات يتلقى أثر حرب بعيدة جغرافيًا لكنها قريبة جدًا من لقمة العيش وهذا هو معنى الهشاشة المالية في أبسط صورها: أن يتحول حدث خارجي إلى أزمة داخلية بسرعة، لأن البناء الاقتصادي نفسه ضعيف أمام الصدمات

### مصر تخسر من أكثر من باب في وقت واحد

أحد أخطر عناصر الصورة أن مصر لا تدفع فقط فاتورة واردات أعلى، بل تخسر أيضًا جزءًا من مصادر النقد الأجنبي التي تحتاجها أصلًا لتمويل هذه الفاتورة صندوق النقد الدولي قال إن اضطرابات البحر الأحمر خفضت تدفقات النقد الأجنبي من قناة السويس بنحو 6 مليارات دولار في 2024 مقارنة بعام 2023، مع بقاء أحجام العبور عند نحو ثلث مستويات ما قبل الأزمة هذا يعني أن أحد أهم الشرايين الدولية للاقتصاد تعرض لضربة كبيرة، في نفس اللحظة التي ترتفع فيها كلفة الاستيراد

وهنا تتضح خطورة توصيف الإيكونوميست مصر ليست متضررة فقط لأنها تستورد الطاقة بل لأنها تستوردها في وقت تتراجع فيه مواردها الدولية من قناة السويس، وتتزايد فيه أعباء الدين، وتبقى فيه الأسعار المحلية تحت ضغط مستمر لذلك يصبح كل دولار إضافي تدفعه الدولة على الشحنات النفطية أو الغازية مستنزفًا لاقتصاد لا يملك رفاهية الإهدار أو التأجيل

كما أن ملف المتأخرات المستحقة لشركات النفط الأجنبية يكشف جانبيًا آخر من الهشاشة رويترز ذكرت أن مصر قالت إنها ستسدد 1.3 مليار دولار من المتأخرات بحلول يونيو 2026، بعد أن كانت المتأخرات قد وصلت إلى 6.1 مليار دولار بحلول منتصف 2024 بسبب نقص العملة الأجنبية هذا ليس ملغًا منفصلًا عن الحرب بل جزء من نفس الصورة: حين يتأخر السداد، يتأثر الاستثمار والإنتاج المحلي، وحين يتراجع الإنتاج المحلي، تزيد الحاجة إلى الاستيراد، وحين يرتفع الاستيراد أثناء الحرب، تتفاقم الأزمة

في الخلفية تبقى احتمالات التصعيد في مضيق هرمز عنصرًا حاسمًا الحرب الحالية عطلت بالفعل جزءًا من شحنات النفط والغاز ورفعت الأسعار عالميًا، وأي تعطل أطول في هذا الممر سيجعل الضغط على مصر أشد لأن البلد الذي يعتمد على الواردات ويعاني ضعفًا في العملة والدين لا يحتاج إلى انفجار كامل في السوق حتى يشعر بالألم يكفي استمرار الاضطراب لفترة أطول حتى تتحول الصدمة إلى عبء ممتد على الموازنة والأسعار والاحتياطي والعمل اليومي

الخلاصة أن وضع مصر بين أكبر الخاسرين اقتصاديًا من الحرب الحالية ليس حكمًا دعائيًا هو توصيف مبني على هيكل اقتصاد شديد التعرض للصدمات: فاتورة طاقة تتضخم بسرعة، قناة السويس خسرت 6 مليارات دولار من تدفقات النقد الأجنبي، متأخرات لشركات الطاقة، تضخم يلتهم الدخول، وجنيه أضعف من تحمل موجة جديدة من ارتفاع الأسعار لهذا تبدو الحرب، رغم أنها تدور خارج الحدود المصرية، كأنها تدور داخل السوق المصرية نفسها

وللاطلاع على نص المقال عبر الرابط التالي:

<https://www.economist.com/leaders/2026/03/12/an-attack-on-the-world-economy>